

**1. المقومات الأساسية للقرار الاستثماري:**

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار: وتختلف هذه الاستراتيجية باختلاف

أولويات المستثمرين والتي تتأثر بعدة عوامل:

- الربحية
- السيولة
- الأمان

المستثمر الناجح هو الذي يوفق بين الثلاثة عوامل وذلك للحصول على السيولة في الوقت المناسب لاصطياد الفرص للعملية الاستثمارية التي تعود عليه بالعملية الربحية مما تساعده على الوضع المالي الأمن لهذه المؤسسة مما يحفز هذا الشخص أيضاً مستقبلاً للعملية الاستثمارية للعملية التوسعية للمشروع.

**1.1. الربحية:**

تتمثل بالمعدل العائد المتوقع الذي قد يحصل عليه هذا المستثمر من جراء قيامه بالعملية الاستثمارية من خلال هذا المشروع.

**2.1. السيولة والأمان:**

يتوقفان على مدى تحمل المستثمر على عنصر المخاطرة وذلك في حالة وضع هذا المستثمر كامل سيولته في العملية الاستثمارية إذا هنا تحمل مخاطر عالية قد يخسر جزء أو كل من هذه العملية الاستثمارية، بينما الذي ينظر إلى عملية الأمان لا يضع كل ماله في العملية الاستثمارية مرة واحدة وإنما يتوقف عن وضع هذا المال في مشروع واحد.. على سبيل المثال أو فيه عملية استثمارية واحدة وإنما يكون في حساباته الأمان أولاً.

لدينا هنالك مجموعة من المستثمرين بناءً على هذه العوامل الثلاثة:

#### أ. المستثمر المتحفظ

هو الذي يعطي عنصر الأمان الأولوية. أي أنه يتوقف عن استثمار كل ماله في استثمار واحد و إنما يعطي الجزء الأكثر لعملية الأمان و يحتفظ بالمال وعدم التسرع بالعملية الاستثمارية.

#### ب. المستثمر المضارب

هو الذي يعطي عنصر الربحية الأولوية. لا يهتم عنصر الأمان بقدر ما يهتم عنصر الربحية أي أنه يرغب بالحصول على ربح عالي مما يكون هذا المستثمر المضارب ذا مخاطرة عالية جدا قد يحصل على عائد ولكن قد يحصل على عائد سلبي أيضاً

#### ج. المستثمر المتوازن

هو الذي يوازن بين العائد والمخاطرة. أي أن هذا المستثمر يوازن بين عملية المستثمر المتحفظ والمستثمر المتضارب ويعطي العناصر الثلاثة موافقة أي أنه يوافق بين العوامل الثلاثة (الربحية، السيولة، الأمان).

فبالتالي:

- يحتفظ بسيولة لدى هذه المؤسسة لمواجهة الفرص أو التهديدات المستقبلية التي تحدث.
- يحصل على ربح أو عائد معين من جراء هذه العملية الاستثمارية.
- يكون وضعه المادي آمن قدر المستطاع.

#### 2. الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

عند اتخاذ قرار استثماري يجب أن يكون هناك أسس ومبادئ معينة مدروسة من قبل هذا المستثمر وأخذ عاملين في عين الاعتبار:

#### 1.2. العامل الأول:

أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية هادفة للعملية الاستثمارية ولتحديد ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

### 1.1.2. تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

### 2.1.2. تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات:

ذكرنا أن انتقلت الشركات من معرفة المعلومات الداخلية إلى معرفة ما يدور حولها سواء في الشركات المنافسة في البلد الواحد أو خارج هذا البلد مما يساعدها في اتخاذ قرارها لتجميع هذه المعلومات.

### 3.1.2.. تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة:

يجب على كل مستثمر أن يقوم بعملية تقييم لهذه العوائد، متى سوف احصل على هذه العوائد، كم من العوائد بشكل نسب مئوية أو برقم عشري من مجموع رأس المال العامل، هذه العوائد متى سوف تكون لان القيمة الزمنية للنقود: ليس الريال الذي اقبضه اليوم مساوياً لريال الغد فبالنظر لأن ريال اليوم من الممكن استثماره مرة أخرى.

### 4.1.2.. اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة :

يجب اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة التي سبق للمستثمر تحديدها وان تكون هذه الأهداف بشكل واضح. رؤية هذا المستثمر واضحة المستقبلية وهدفه واضح أيضاً.

### 2.2. العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار من ضمنها:

#### 1.2.2. مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية:

هل أستثمر في مشروع (أ) أم مشروع (ب) أم (ج) وذلك بعد عملية دراسية بحثه توضح لي مجال هذا المشروع (أ) أيضاً (ب) أيضاً (ج) واختيار المشروع الذي يتوافق مع أهداف هذه المؤسسة وهذا الفرد.

#### 2.2.2. مبدأ الخبرة والتأهيل:

يجب على أنا كمستثمر أن لا أقوم بالعملية الاستثمارية إلا بعد عملية دراسية سواء من قبلي أنا أن كنت مؤهلاً لدراسة المشروع أو أستعين بطرف آخر وذلك لدراسة هذا المشروع نجاحه من عدمه ومدى نجاح هذا المشروع في حالة أنه من الممكن أن ينجح.

### 3.2.2. مبدأ الملائمة:

اختيار المجال الاستثماري المناسب الذي يناسب المستثمر نفسه يناسب أيضاً سوق العمل احتياجات المستهلكين لا أقوم بعملية استثمارية عشوائية يجب أن تكون هذه العملية الاستثمارية ملائمة لي أنا المستثمر والبلد نفسه لكي:

- تساعد بالعملية التنموية لهذا البلد.

- تساعد في المجال التنموي الاجتماعي.

- تساعد على العملية الاستهلاكية.

### 4.2.2. مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

يجب على أي مستثمر ألا يستثمر جميع سيولته كاملة في مشروع واحد وإنما في العملية النوعية.

وأيضاً في حالة المشاريع الإنتاجية لا يقوم بعملية إنتاج منتج واحد وإنما يقوم بعملية إنتاج أكثر من منتج

ودراسة هذه المنتجات مستقبلاً بعد عمليات الإنتاجية لها

هل منتج (أ) أفضل من منتج (ب) ولماذا؟

هل منتج (ب) في السوق الاستهلاكي لهذا المنتج مجدي لي أنا كمستثمر أم لا؟

هل أحتاج إلى تغيير السياسة الاستثمارية أم لا؟

هل العائد المادي الذي أحصل عليه أنا أكثر كمستثمر جيد أم لا مقارنة بالمنتجات الأخرى؟

### 3. الاستثمار الناجح:

هو ذلك الذي يتولد عنه تدفقات نقدية داخلية سواء كانت في شكل إيرادات تشغيلية أو رأسمالية تساعد في العملية التشغيلية لهذه المؤسسة أو تساعد في زيادة رأس مال هذه المؤسسة هذه. وهذه التدفقات الداخلة يجب أن تكون أكبر من التدفقات النقدية الخارجة التي تساعد في العملية التوسعية لهذا المشروع في سبيل شراء أو تأخير أو تشغيل هذا الاستثمار مع أخذ القيمة الزمنية للنقود والمخاطر في الحسبان.

(كما ذكرنا في السابق أن الريال الذي أستلمه اليوم لا يعادل الريال الذي أستلمه في الغد وذلك لأن الريال من الممكن أن أقوم بعملية استثمارية له مما يدر عليّ أنا كمستثمر عائد معين أيضاً هذا العائد من الممكن أن أقوم بعملية استثماره أيضاً).